

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/HRC/AC/2/L.5
28 January 2009ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

اللجنة الاستشارية

الدورة الثانية

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال

الطلبات الموجهة إلى اللجنة الاستشارية والناشئة
عن قرارات مجلس حقوق الإنسان

حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

خوسي بنغوا كابييو، أنصار أحمد بورني، شيكيو تشين،
تشينسونغ تشانغ، إيكاتور فيليبي فيكس فييرو، وولفغانغ ستيفان
هايتز، لطيف حسينوف، فلاديمير كارتاشكين، شيغيكي
ساكاموتو، ديروجلال سيتولسينغ، حليلة مبارك الوردازي،
منى ذو الفقار: مشروع توصية

٢/...- فريق الصياغة المعني بإدماج المنظور الجنساني

إن اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المتعلق بإدماج
حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والذي طلب فيه المجلس إلى اللجنة الاستشارية أن
تدمج على نحو منتظم ومنهجي منظوراً جنسانياً في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك عند دراسة السمة المشتركة بين الأشكال
المتعددة للتمييز ضد المرأة، وأن تدرج في تقاريرها معلومات عن حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتحليلاً نوعياً
لهذه الحقوق،

وإذ تشير أيضاً إلى أن اللجنة الاستشارية اعتمدت في دورتها الأولى توصية بشأن إدماج حقوق الإنسان الخاصة
بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، طلبت فيها إلى السيد بورني، والسيدة كيسومبينغ، والسيد ساكاموتو،

والسيدة ذو الفقار، أن يعدوا للدورة المقبلة مجموعة من مشاريع مبادئ توجيهية بشأن أساليب تفعيل إدماج المنظور الجنساني، بما في ذلك الآليات العملية المنحى التي من شأنها أن تيسر تنفيذ ولايات اللجنة،

وإذ تحيط علماً بمشروع المبادئ التوجيهية بشأن أساليب تفعيل إدماج المنظور الجنساني، بما في ذلك الآليات العملية المنحى (A/HRC/AC/2/CRP.4/Rev.2)،

وإذ تقدر أهمية الاستناد إلى العمل الحالي لمختلف الأجهزة، والوكالات، والآليات وهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية بشأن إدماج المنظور الجنساني ووضع مبادئ توجيهية ترمي إلى تحسين تنفيذ وفعالية استراتيجيات إدماج المنظور الجنساني،

توصي بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان في الإذن للجنة الاستشارية بإعداد مشروع مبادئ توجيهية بشأن أساليب تعزيز تنفيذ إدماج المنظور الجنساني، بما في ذلك الآليات العملية المنحى في نطاق المجلس وجميع الأجهزة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع الأجهزة المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

— — — — —